رأي القدس

حكومة كفاءات ووحدة وطنية ايضا

■ تتواصل الاتصالات والمشاورات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، يؤدي الى رفع الحصار المالي الخانق المفروض حاليا على المناطق المحتلة في الضفة والقطاع.

ويبدو واضحا ان حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ادركت وبعد تسعة اشهر من المعاناة والاضرابات والضغوط العربية قبل الدولية، ان استمرارها في الحكم لم يعد ممكنا، وان عليها ان تقدم مصلحة الشعب الفلسطيني على مصالحها الفصائلية والحزبية وهكذا فعلت.

ويجوز القول في المقابل ان رئاسة السلطة ممثلة في السيد محمود عباس قدمت تنازلات كبيرة من جانبها، ولو مؤقتا، عندما قبلت بتولي رئاسة الحكومة شخصية مستقلة مقربة من حركة «حماس» مثل الدكتور محمد شبير الذي كان رئيسا للجامعة الاسلامية في غزة، وتلقى دراساته العليا في الولايات المتحدة الامريكية.

السيد عباس رئيس السلطة رفض كل الضغوط من قبل حلقة صغيرة من المستوزرين المحيطين به لاصدار قرار بحل حكومة حماس، والدعوة الى استفتاء او انتخابات تشريعية، وتشكيل حكومة تكنوقراط لمرحلة انتقالية مؤقتة، وفضل المضي قدما في الحوار مع حركة «حماس» لحل هذه الازمة. وكان قراره صائبا بكل المقاييس، لان نتائج اللجوء لخيارات المواجهة والصدام ربما تكون كارثية، عليه وعلى «حماس» وعلى الشعب الفلسطيني بشكل عام.

حكومة الوحدة الوطنية في حال تشكيلها بالصيغة التي جاءت عليها وفق التسريبات غير الرسمية ستأتي مخرجا للجميع من مآزقهم الحالية، مخرجا لرئاسة السلطة، ولحركة «حماس». مثلما هي مخرج للامريكان والاوروبيين في الوقت نفسه.

فالحصار في صورته الحالية احرج الولايات المتحدة، وعرقل كل جهودها لتخفيف حدة العداء تجاهها في الوطن العربي، خاصة بعد هزيمة الرئيس بوش والحزب الجمهوري الذي يرأسه في الانتخابات النصفية الاخيرة.

الادارة الامريكية خسرت الحرب في العراق، مثلما خسرت عقول وقلوب العرب والمسلمين مرة اخرى، عندما استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن ضد مشروع قرار يدين المجزرة الاسرائيلية البشعة في مدينة بيت حانون شمال قطاع غزة، واحرجت حلفاءها من الانظمة العربية المعتدلة في وقت هي في حاجة لتحالفهم في مواجهة البرنامج النووي الايراني.

ولعل ابرز ما حققته المشاورات الفلسطينية حتى الان غير الاتفاق على رئيس وزراء مستقل، هو استبعاد كل الرموز والشخصيات السياسية البارزة في الفصيلين الرئيسيين فتح وحماس، وخاصة الوزراء السابقين في الحكومات المتهمة بالفساد والتجاوزات المالية والسياسية.

فالمطلوب في اي حكومة جديدة تقديم معايير الكفاءة، والرغبة في خدمة الشعب الفلسطيني على معايير الوجاهة والفصائلية وادمان الظهور على المحطات التلفزيونية، مطلوب وزراء يعملون بصمت من اجل بناء مؤسسات وتحقيق الرفاه للشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا وما زال.

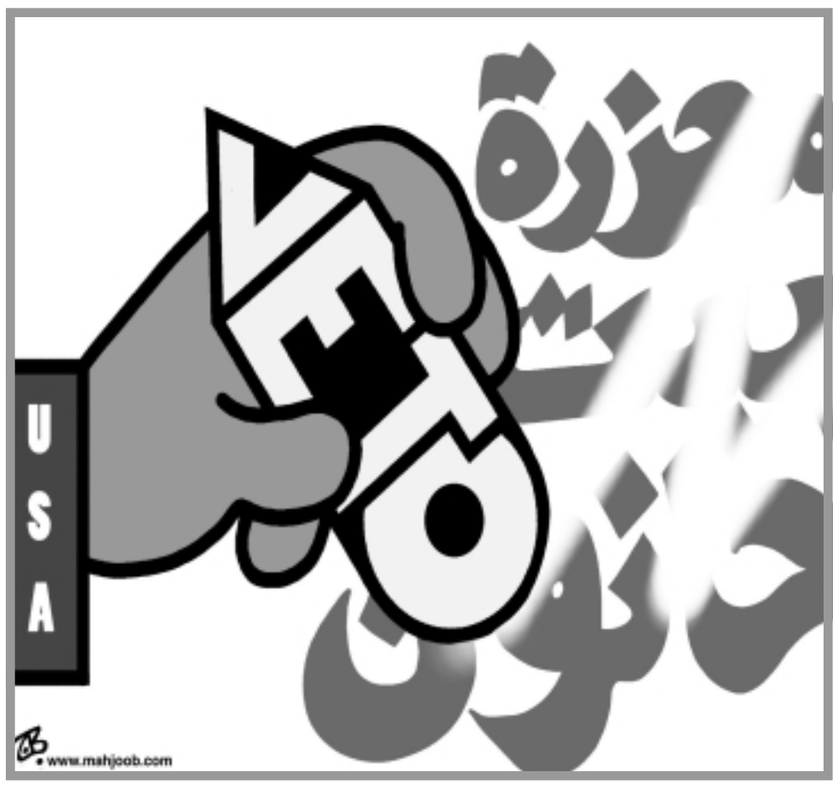

اخرجوا من العملية السياسية وانتم الاعلون

د. محمد صالح المسفر

■ الهجمة الشرسة على امتنا العربية تتوالى والعرب يتفرجون، مجازر يرتكبها الجيش الصهيوني ضد أهلنا في فلسطين ورئيس فلسطين يدين المقاومة الوطنية لأنها ترفض مواليد اوسلو وواشنطن وشرم الشيخ والعقبة، ومعارك في العراق بين الحق والباطل والزعماء العرب على الأرائك متكئون، ايران تعمل بكل جهودها لانتزاع شرعية دولية لبسط يدها على الخليج العربي دون منافس وشريك فاعل ومؤثر في رسم سياسة الشرق الاوسط والحكام العرب يبحثون عن من يرثهم بعد موتهم شرط ان يكون الولد كما هو واقع مصر اليوم، والسودان، الأعداء يتربصون بوحدته وسيادته والزعماء العرب منشغلون بأسعار البورصة العالمية، والصومال في مهب الريح، والسعودية واليمن متهمان بتهريب السلاح الى أطراف الصراع هناك، ولبنان تعتصره آلام الطائفية والتبعية للأجنبي، والخليج العربي نار تؤجج تحت رماله وقياداته أبصارهم شاخصة نحو البيت الأبيض قبلة الضعفاء، أما البيت العتيق فهو قبلة المؤمنين بربهم وبأمتهم وشتان بين القبلتين، ومصر حملها مخيف لأنه حمل خارج الرحم سيلد طفلا مشوها لأنه مؤرث، فهل يقبل شعب مصر العظيم ذلك المولود المشوه؟!! والأردن مكان المال والأعمال خوفي عليه من اللصوص والتابعين للغير والكذابين وأهل العصبية الجوفاء كخوفي على صغاري وعرضي وسلامة رأسي، والمغرب وتونس لم يعد يشغلهما شاغل غير حجاب المرأة وما أهل به لغير أمريكا.

في وسط هذه الصورة المظلمة جاء الفرج من بعيد، من واشنطن، الرؤوس بدأت تتساقط واحد تلو الآخر وكان الشخص الذي سقط الأسبوع الماضي رامسفيلد وسيتتابع الاشخاص في السقوط واحدا تلو الآخر وتعود أسباب هذا السقوط المفرح الى أصحاب الشرف الرفيع والهامات المرفوعة، انهم رجال المقاومة العراقية الباسلة، قضت مراقد الشياطين الستة وأهانت جندهم ومزقت وحدتهم وألبت عليهم الرأى العام الأمريكي فوقف الشعب الأمريكي ليثأر من بوش الابن وزمرته الذي قال عشية الحرب على العراق ما معناه «انه لا يتخذ قراراته طبقا لرغبة الشارع الغوغائي» وكان ذلك القول ردا على المسيرات الشعبية التي عمت مدن الولايات المتحدة الأمريكية وعواصم الدنيا ترفض الحرب على العراق، وجاءت الساعة التي يرد فيها الشعب على رئيسه الكذاب كما تنعته الصحافة الأمريكية فقطع ساعديه في مجلسي النواب والشيوخ وأصبح كما تشبهه بعض الصحف الأمريكية «بالبطة الكسيحة» لكني أنبه الى أمر هام وهو أن لا تأخذنا نشوة النصر على الاعداء، وهذه المجتمعات سرعان ما تعيد تنظيمها لتتوحد في مواجهة كل ما عداها. وعلينا أن نضاعف الجهود ونوسع دائرة المقاومة ضد البغاة على أوطاننا وكبرياء امتنا العربية والاسلامية.

(2)

الحكومة التي نصبها قادة الاحتلال في بغداد برئاسة المالكي تترنح تحت ضربات رجال المقاومة البواسل، هذا هو المالكي يدعو اليوم الى تغيير وزاري واسع كما قال وهؤلاء عملاء الاحتلال بدأوا يرجفون خوفا بعد أن أزيح رامسفيلد صديقهم وحليفهم ضد العراق وشعبه وهذه علامات النصر على كل العملاء والخونة في العراق بدأت واضحة وضوح الشمس، فما هو دور التوافق السني الذي غرر به واستخدم ليعطي الشرعية للصوص وكان هو الخاسر الأكبر أي جماعة التوافق، وفيما يلي البيان:

- الكتلتان الشيعية الصفوية والكرد وعدتا جماعة التوافق بوحدة وطنية تتخذ القرارات عبر المجلس السياسي والاستشاري فكان وعد الكاذبين وخدعة كخدعة رفع المصاحف في موقعة التحكيم.
- وعدوا باعادة التوازن في القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية.
- وعدوا باعادة التوازن في دوائر الدولة والمؤسسات المدنية.
- وعدوا باطلاق سراح المعتقلين والغاء المداهمات وحل المليشيات الطائفية.
- وعدوا باعادة النظر في الدستور وخاصة المادة 142.

لم ينفذ من هذه النقاط الخمس والوعود اللاحقة نقطة واحدة أو الوفاء بوعد، احتكر المالكي القرار السياسي في العراق مع الائتلاف الطائفي البغيض ولم يتصرف كرئيس حكومة وطنية بل ذهب الى ابعد من ذلك، انه حيد مناصب أهل السنة في الوزارة، فمثلا من اختصاصات وزير الدولة للشؤون الخارجية ـ وهو من غير الائتلاف الطائفي ـ ادارة الشؤون العربية والاسلامية في الوزارة الا انه لا يمارس مهامه لأنه جمد من قبل رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكردي، والحق انه لا يمكن مواصلة العمل مع هذه الحكومة الطائفية وخاصة بعد أن فرض جماعة الائتلاف قانون الأقاليم في البرلمان العراقي المزيف.

بعد هذه المخالفات لكل عهد قطعه جماعة الائتلاف ومعهم الانفصاليون الأكراد لجماعة التوافق وبعد تفشي الفساد والمحسوبية الطائفية وبعد أن قرر الشعب الأمريكي ازاحة السلطة التشريعية في واشنطن التي شرعت للحرب ضد العراق والعمل لجرجرة رموز القيادة التنفيذية في واشنطن للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب العراقي العظيم، بعد هذا كله مطلوب من كتلة التوافق الانسحاب الفوري من البرلمان العراقي المزيف احتجاجا على عدم الوفاء بكل ما اتفق عليه، ان الفرصة مواتية لتصحيح الخطاء الذي ارتكبوه جماعة الوفاق في السير في طابور «العملية السياسية» رغم علمهم بان تلك العملية كانت لخدمة المحتل والعصبية الطائفية المقيتة فقط وليس لخدمة العراق الشقيق.

ليس رداً على التجاني عبدالقادر:

الصراع في السودان لم يكن بين التنظيم المدني والعسكريين

د. عبدالوهاب الافندي *

■ أتحفنا الصديق العزيز د. التجاني عبدالقادر خلال الأسابيع القليلة الماضية بتناول تحليلي معمق لصراع الاسلاميين على السلطة في السودان، جمع بين فيه بين المعلومات الدقيقة التي يكشف عن بعضها لأول مرة، والبعد النظري لمفكر وأكاديمي متعمق في العلوم السياسية المعاصرة. تحليل الأخ التجاني الذي نشر على صفحات جريدة «الصحافة» السودانية يكتسب أهمية اضافية من كونه التزم الصمت طويلاً، وأمسك في انضباط يحسد عليه عن الخوض في الأمور الخلافية والافضاء بما كان يعلمه من مكنونات الأمور. وقد كان ينكر علينا في السابق ـ كما فعل كثير من اخوتنا ـ تناول القيادات بالنقد و«التشهير». وخلاصة تحليل التجاني أن الاشكال يعود من جهة الى ضرورة وظيفية في الحركات السياسية الحديثة، خاصة حركات التحرر، تؤدي أولاً الى تمحور الحركة حول شخصية ذات طابع رمزي تجسد الأيديولوجية التحررية موضوعياً. ثم لا تلبث هذه الشخصية أن تزاح من السلطة لصالح فئة من البراغماتيين أو «الواقعيين» (هذا التوصيف اضافة من عندي) ينتهي بهم الأمر الى حصر همهم في البقاء في السلطة وتحقيق بعض الطموحات المحدودة فيها. وغالباً ما يؤدي ذلك الى تحالف مع العدو الذي قامت حركة التحرر للتخلص من قهره (مثل تحالف حكومة بومدين مع فرنسا وتحالف منظمة التحرير الحالي مع اسرائيل). ويعود هذا بحسب التجاني الى طبيعة البنية التحتية الاجتماعية، والمناخ النفسي والثقافي والاجتماعي في البلدان المعنية، مما يفرض على الفاعلين السياسيين اكراهات قد تتضارب مع منطلقاتهم الأيديولوجية وهياكلهم المؤسسية والنظرية.

من جهة أخرى، يقول التجاني، يعود الاشكال في الحالة السودانية الى عدم وضوح الرؤية حول دور العسكريين في السلطة التي نتجت عن انقلاب الثلاثين من حزيران (يونيو) 1989، حيث كانت الخطة الأصلية تفترض أن يكون دور العسكريين انتقالياً بحيث يقومون بتأمين السلطة والقضاء على أي مقاومة محتملة في انتظار اللحظة المناسبة لخروج الحركة الى العلن وتولي السلطة بصورة مكشوفة. ولكن ملابسات معقدة قلبت الموازين وجعلت العسكريين يتمسكون بالاستمرار في السلطة من جهة، والمدنيين يعجزون عن اجبارهم على تركها من جهة أخرى. ويشير التجاني هنا الى تجربة مماثلة لأحزاب البعث في سورية والعراق، تنافس فيها العسكريون والحزبيون، فخسر طرف وربح آخر.

ولا أريد هنا أن أعلق على تفاصيل أطروحة التجاني، وهي تستحق نقاشاً معمقاً لما حفلت به أولاً من معلومات وافية لشخص مطلع على بواطن الأمور، وتحليل نظري مقنع الى حد كبير، وان كان هناك ما يشبه التضارب بين التناول النظري الذي يقول بما يشبه حتمية ما حدث، والمعلومات التاريخية التي تحكي قصة أخرى. ولكنني أود أن أقدم لتناولي برواية واقعة شاركت فيها والتجاني في أيام الدراسة الجامعية قد تلقي بعض الضوء على الديناميات الموضوعية لمثل هذه الصراعات غير المقصودة.

ولا بد من أنوه هنا أن التجاني صديق قديم عزيز، لم تنقطع بيني وبينه حبال الود، ليس فقط لما يتمتع من صفات تجعل من الصعب على أي شخص ألا يكن له الود، ولكن لما بيننا من تقارب فكري وشخصي يرجع الى أننا درسنا الفلسفة معاً في الجامعة، ثم انتقلنا الى دراسة العلوم السياسية في بريطانيا، وعملنا معاً في ميدان السياسة في الجامعة، ثم في العمل الصحافي في بريطانيا. ولا أكتم سراً اذا قلت اننا لم نكد نختلف في قضية مهمة منذ تعارفنا. ويجب أن أضيف هنا أن من المؤسف أن شخصاً مثل التجاني قد أجبر على الهجرة بدينه وعقله ونزاهته من البلاد ليطوف البلاد من ماليزيا الى الولايات المتحدة ثم الخليج، فتحرم البلاد من مساهماته القيمة.

ما سبق يعطي الواقعة التي أشير اليها بعداً اضافياً، وهي واقعة تعود الى منتصف السبعينات حين كان التجاني يتولى (مؤقتاً) رئاسة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، بينما كنت أنا بين قيادات تنظيم الاتجاه الاسلامي الذي كان يسيطر على الاتحاد. وقد جرت وقائع في عام 1975 أغلقت بعدها الحكومة الجامعة وطاردت قيادات الاتحاد، واعتقلت عدداً منهم، من بينهم رئيس الاتحاد حينها المرحوم داود يحيى بولاد، ثم خلفه التجاني. وقد اضطررنا حتى بعد هرب التجاني وبولاد من السجن الى اتخاذ اجراءات معقدة لتأمين حمايتهم من المطاردة الأمنية. وهذا بدوره أملى أن يكونوا موزعين على بيوت آمنة متباعدة، وألا يتحركوا أو يجتمعوا الا قليلاً. وكنتيجة لهذا أصبحت مجموعة صغيرة من قيادات التنظيم لا تزيد على خمسة أشخاص تتولى ادارة الصراع السياسي مع الحكومة تحت راية الاتحاد. وكان أن اغتصبت هذه المجموعة، وكنت أحد أفرادها، سلطة الاتحاد كلها، حتى أنني أذكر أن سجالاً جرى في لقاء ضم بعض قيادات الاتحاد (ومنهم الاخوة سيد كمبال وابن عمر محمد أحمد وغازي صلاح الدين) طلبوا فيه على الأقل الاطلاع على البيانات التي تصدر باسم الاتحاد قبل اصدارها. وكنت على رأس من جادل بأن تلبية هذا الطلب من الصعوبة بمكان لكل قادة الاتحاد بسبب العقبات اللوجستية.

ما سبق قد يشير الى بعد آخر يتعلق بديناميات العمل السياسي ويفسر آليات «اغتصاب» السلطة من قبل الفاعلين الذين يوجدون في الميدان، مقابل أصحابها «الشرعيين» في حالة الغياب المؤقت أو الدائم لأولئك. وقد كان ما قمنا به قلباً لطبيعة الأمور، اذ أن المعهود هو أن قادة الاتحاد هم القادة الميدانيون، وأننا في التنظيم أصحاب «السلطة الشرعية». وبالفعل فانه ما أن فتحت الجامعة أبوابها حتى عاد قادة الاتحاد الى دورهم العادي، وان كان ذلك الدور تحجمه عوامل، منها التسلسل الهرمي للتنظيم. ولكن الواقع يقول ان الشخص الماثل في الميدان يضطر الى اتخاذ قرارات تمليها ديناميات الحدث، ولا يمكنه العودة في كل مرة الى «مرجعية» غير حاضرة، مما يخلق توتراً يؤدي بالضرورة الى أزمة.

الأزمة في الحالة السودانية ـ وهذه هي اضافتي الرئيسية الى، حتى لا أقول خلافي الرئيسي مع ـ أطروحة الأخ التجاني، لم تنشأ من خلاف بين العسكريين والمدنيين، بل خلاف بين القادة الميدانيين من مدنيين وعسكريين، وسائقي المقعد الخلفي من قادة التنظيم الذين كانوا يريدون ادارة الدولة من بيوتهم. هذا الخلاف، كما ذكر التجاني وفصلت في تحليلاتي السابقة، لم يكن بدعاً من الأمر، فهو يقع في كل مواقع التنافس الوظيفي المماثلة. ففي الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية حسم التنافس بين الدولة والحزب بغلبة الحزب مستخدماً في ذلك ذراعه الأمنية. وحتى في الدول الديمقراطية قد تقع منافسات بين مراكز قوى (كما هو الحال في حكومة بلير حالياً، أو كما يحدث من تنافس في الولايات المتحدة بين رئاسة مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ـ أو وزارة الدفاع في المناخ الحالي ـ). ولكن الخلاف السوداني تميز بخصوصية دور الجهاز الذي أطلقت عليه تسمية «السوبر ـ تنظيم»، وهو الآلية الداخلية في التنظيم التي تمسك بمفاتيح القوى المتعلقة بالمال والأسرار. وقد زادت قوة هذا الجهاز بعد الانقلاب، حيث كان يمسك بمفاتيح السياسة الأمنية والعلاقات مع الجناح العسكري والشؤون المالية. وقد كان الترابي يسيطر سيطرة تامة على هذا الجهاز، وان كان فوض بعض شؤونه اليومية الى عدة أشخاص من بينهم د. نافع على نافع (الأمن) ود. عوض الجاز (المال والشؤون التنظيمية مع د. مجذوب الخليفة). وأهم من كل ذلك فان الأستاذ علي عثمان محمد طه كان يتولى الاشراف المباشر على السوبر ـ تنظيم، ويتولى ادارته اليومية، مما عمق الولاء له بين أركان الجهاز.

الاشكالات التي وقعت فيما بعد كانت معظمها ذات طابع وظيفي أكثر منها ذات طابع شخصي. ففي الفترة الأولى كان العسكريون غاية في الانضباط، وكان الكل يظهرون ويبطنون الولاء الكامل للشيخ الترابي الذي لم ينازعه أحد السلطة. وقد بدأ النزاع في داخل التنظيم أولاً مع القيادة التاريخية التي أزاحها الترابي من كل مواقع النفوذ لصالح أنصاره من الشباب. وقد علمت من أحد هؤلاء الأشخاص أن الرئيس عمر البشير اندهش غاية الاندهاش حين زاره وفد من قيادات الحركة في العام الثاني للثورة وقدم له لائحة طويلة من الشكاوى حول أداء الحكومة. ويقول الرجل ان البشير انتحى به جانباً وقال له: لقد تسلمنا السلطة صباح الثلاثين من حزيران (يونيو) ثم سلمناها لكم في نفس اليوم. فاذا كانت لكم خلافات نرجو أن تقوموا بحلها فيما بينكم.

الاشكال الآخر قام من نقطة مهمة أشار اليها التجاني، وتمثلت في شكوى رجال السوبرتنظيم من عدم التزام الشيخ الترابي ومساعديه المقربين بالدور المنوط بهم في الخطة التي وضعوها بأنفسهم، وكان يفترض أن يتخذوا موقعاً بعيداً من السلطة، في الظاهر على الأقل، وأن يكتفوا بدورهم السري. ولكن الشيخ الترابي ومجموعته لم يكن لهم صبر، ليس على البعد عن السلطة، اذ كانت السلطة كلها بيدهم، بل على التخلي عن الجاه. فقد كان الشيخ الترابي يكثر من التصريحات الصحافية، التي يؤكد فيها عدم أي صلة له بالسلطة من جهة، ثم يبدي الآراء حول أمور هي من صميم اختصاصات السلطة من جهة أخرى. وأسوأ من ذلك فان الشيخ الترابي ومساعديه المقربين من أمثال الشيخ ابراهيم السنوسي والمرحوم الشيخ محمد محجوب حاج نور، أخذوا يكثرون من اللقاءات بالدبلوماسيين والزوار الأجانب، والكثير من الشخصيات السودانية، وهي لقاءات تعمدوا أن يظهروا فيها أنهم هم أصحاب النفوذ الحقيقي في النظام. وقد اكتسب هذا التبجح بالنفوذ أبعاداً كادت أن تكون مرضية، وتتناقض بلا شك تناقضاً فاضحاً مع تمثيلية عدم العلاقة بالنظام. وقد زاد من تأزم الأمر أن بعض تصريحات الشيخ الترابي كانت تسبب حرجاً كبيراً، وتخلق أزمات دبلوماسية، كما حدث حين كشف التعاون السري مع اثيوبيا ضد التمرد في الجنوب في مقابلة مع البي بي سي، أو حين تولى المفاوضات مع السعوديين بعد أزمة غزو الكويت، أو حين دأب على انتقاد النظام المصري علناً.

وكما ألمح التجاني أيضاً سعى قادة السوبر التنظيم الآخرين الى معالجات أصبح بعضها أسوأ من المشكلة، كما حدث حين أعلن عن تأسيس المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي كمنبر يتيح للترابي والسنوسي الانشغال عن أمور الحكم بهموم أخرى، ولكن المؤتمر صار مصدر صداع اضافي للنظام. وكانت المعالجة الأخرى هي اشغال الترابي بالحزب السياسي (المؤتمر الوطني) ثم رئاسة البرلمان، ولكن الترابي أثبت أن تحجيمه في أي دور من الصعوبة بمكان، وكان يصبح مشكلة أكبر للنظام في كل موقع جديد. وأهم من ذلك، فان هذه التطورات كانت تقوض أسس خطة الشيخ الترابي الأصلية، التي بموجبها كان يجب أن يظهر على أنه بعيد كل البعد عن السلطة، ثم يعود ليتولاها. فالذي حدث كان أن الشيخ أصبح أبرز رموز السلطة وهدف سهام أعدائها، كما أن صورته التي تشكلت بدفاعه المستميت عن كل تجاوزات السلطة، وعداؤه المكشوف للغرب ولجيران السودان الفاعلين، باعدت بينه وبين حلم السلطة المباشرة. ذلك أن السبب الأساسي في صيغة التقية التي خرج بها نظام الانقاذ وانكاره لهويته الاسلامية يرجع الى أن القوى الدولية والاقليمية ما كانت لتقبل وقتها بحكم اسلامي في السودان. وبعد ظهور سجل النظام في مجالات القهر والعداء المكشوف للغرب ولمصر والسعودية، وتولي الشيخ الترابي شخصياً كبر كل هذه السياسات، زاد العداء الخارجي والرفض الداخلي لفكرة تولي الشيخ الترابي شخصياً الحكم.

الصراع اذن لم يكن بالتأكيد بين العسكريين والمدنيين، بل كان بين الدولة بقيادة السوبرتنظيم من جانب، وبين الشيخ الترابي وبطانته ممن لم يرضوا بالسلطة من غير الجاه المصاحب لها، وكانوا يريدون من جهة أن يستمروا في ادارة الدولة من خارجها، ومن جهة أخرى خلق أزمة تتيح لهم «اعادة الأمور الى نصابها» وتولي السلطة علناً. وهذا جعل منهم أكبر مهدد لقبضة السوبرتنظيم على السلطة. وهذا بدوره جعل تحجيم وابعاد الشيخ الترابي ضرورة لتجنب انهيار النظام ولتخفيف الضغوط الخارجية والداخلية عنه. وقد عكس الصراع تعقيد التركيبة السياسية وآلياتها، وهو موضوع لنا اليه عودة ان شاء الله.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

امريكا: الحزبان الجمهوري والديمقراطي وجهان لعملة واحدة

عوني القلمجي *

■ واضح ان بوش، قد تعرض الى نكسة جراء فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية الامريكية، والفضل في تحقيق هذا الفوز يعود قطعا الى المقاومة العراقية. فالسبب الرئيسي الذي دفع اكثرية الناخبين لمنح اصواتهم للمرشحين الديمقراطيين، يعود الى استيائهم من بوش وحزبه كونه ورط الشعب الامريكي في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل. ولكن وعلى الرغم من هذه النكسة ورفض الشعب الامريكي لهذه الحرب، ورغم تخليه عن استخدام لغة الغطرسة في تعامله مع الديمقراطيين بعد فوزهم وابداء استعداده لسماع مقترحاتهم بشأن العراق، الا انه لم يتخل عن سياسته في ادارة مشروع الاحتلال، والاصرار على تحقيق ما يسميه بالنصر على الارهاب. حيث وضع شروطا تنطوي على تهديدات مبطنة، مستفيدا من صلاحياته كقائد اعلى للقوات المسلحة ومسؤول أول عن الامن القومي الامريكي وبيده حق النقض او ما يسميه الغرب بالفيتو، حين اكد بان اي فكرة او اقتراح، يجب ان تساعده علي هزيمة» الارهابيين وضمان نجاح الحكومة الديمقراطية في العراق» وكذلك الاقرار بان «الولايات المتحدة مسؤولة عن تقديم الدعم للقوات في العراق». وفسر ذلك بقوله «ايا كان الحزب الذي تنتمي اليه كلنا علينا مسؤولية ضمان ان تتوفر لهذه القوات الموارد والدعم اللذين تحتاجهما لتحقيق النصر».

وفعلا حقق بوش ما اراد، فأول ما صرحت به نانسي بيلوسي زعيمة الاغلبية الديمقراطية الجديدة بعد لقائها مع بوش، «باني اعترف بأننا سنتنازع من أجل مصلحة البلاد». وفي حديثها لشبكة (سي ان ان) الإخبارية، اكدت على ان «أن الغالبية الديمقراطية الجديدة، لا تنوي وقف تمويل الحرب في العراق «لأن القوات الامريكية في مرمى الأذى هناك». كما أعربت عن نية حزبها «العمل مع بوش وحزبه للتوصل إلى أرضية مشتركة.. تؤمن الاستقرار للعراق وللأمريكيين». ويبدو ان كل ما يمكن لها ولحزبها فعله، لن يتعدى تشكيل لجان جديدة، مهمتها الكشف عن إساءة استعمال المخصصات المالية في وزارة الدفاع، والتدقيق في سياساتها، وفي قضية سرقة مليارات من الدولارات المخصصة لإعادة إعمار العراق.

ان يتراجع الديمقراطيون عن انتقاداتهم لبوش بعد تحقيق فوزهم في الانتخابات، ويدخلوا في اتفاق معه حول مشروعه الاحتلالي، فهذا لا يدعونا الى الاستغراب. حيث لا يوجد في الاصل خلافات جوهرية بين الحزبين حول غزو العراق واحتلاله، سوى فيما يتعلق باسلوب ادارة المشروع والطرق المؤدية الى نجاحه. فكلا الحزبين يتفقان حول ضرورة «استمرارية التواجد الأمريكي ومحاربة الإرهاب في العراق». بل ان هلاري كلنتون، المرشحة الاوفر حظا لدخول الانتخابات الرئاسية المقبلة عن الحزب الديمقراطي، قد اكدت بان «سحبا فوريا للقوات الامريكية من العراق، ليس واردا على الاطلاق، بسبب احتمال خسارة امريكا دورها الاقليمي بالكامل في الشرق الاوسط». ويجب ان لا ننسى في هذا الخصوص، بان قانون «تحرير العراق»، الذي اقره الكونغرس عام 1998، صدر في عهد الرئيس الأمريكي السابق «الديمقراطي»، بيل كلينتون. ناهيك عن ان أغلب الفائزين الديمقراطيين محسوبون على الجناح اليميني في الحزب الديمقراطي، حيث ذكرت بعض المصادر المعنية، بان هؤلاء قد تم اختيارهم بعناية ودقة، من قبل القادة الجدد البارزين في الحزب الديمقراطي وعلى رأسهم راحم امانويل، الذي كان مستشارا سياسيا للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وأحد المطالبين بتوسيع الحرب العالمية على الإرهاب، كما كان والده عضواً أساسياً في منظمة «أراجون»، الإرهابية، وشارك راحم الاختيار، تشارلز شومر المحسوب ايضا على اللوبي الإسرائيلي، وكلاهما أسهم بدور أساسي في اختيار المرشحين الديمقراطيين في هذه الانتخابات بذكاء منقطع النظير.

والاستطراد هنا له هدف محدد، فبعد فوز الديمقراطيين في الانتخابات النصفية، واحتمال فوزهم بالرئاسة المقبلة، ازداد حجم التفاؤل لدى اوساط واسعة من العراقيين، بقرب انتهاء الاحتلال على يد الديمقراطيين. ومن المؤسف حقا، ان يساهم في ذلك بعض المؤيدين للمقاومة العراقية من الكتاب خاصة، حين وصفوا هذا الفوز بانه يمثل المسمار الاخير في نعش مشروع الاحتلال، وانه ليس امام بوش سوى الانسحاب باسرع وقت ممكن، الامر الذي سيولد نوعا من الاحباط لدى العراقيين عندما يكتشفون، بان ما قيل ليس له اساس من الصحة. بالمقابل فلقد ساعدت هذه الآراء على احياء الاشاعات والانباء، التي تحدثت قبيل الانتخابات الامريكية عن اضطرار بوش، اذا ما خسر حزبه في الانتخابات، الاستجابة لمطالب غالبية الشعب الامريكي بالانسحاب من العراق، كونها اصبحت حربا مكلفة ماديا وبشريا، وان الامل في تحقيق انتصار فيها اصبح معدوما. وهذا ادى بدوره الى تضخيم الانباء التي تحدثت، عن وجود مفاوضات بين اطراف من المقاومة والامريكيين حول انهاء الاحتلال، وتحديد جدول زمني محدد لانسحاب القوات المحتلة، يتم خلاله تسليم السلطة تدريجيا الى المقاومة العراقية. مقابل موافقة هذه الاطراف على الدخول في العملية السياسية، والقبول باجراء مصالحة مع حكومة الاحتلال. وهذا من شأنه ان يحدث شرخا، في صفوف المقاومة العراقية من جهة، ومن جهة اخرى يخلق ارباكا لدى انصار ومؤيدي المقاومة من عراقيين وعرب واجانب.

نعم لقد حققت المقاومة العراقية انتصارات رائعة شهد بها العدو قبل الصديق، وان عملياتها المسلحة في تصاعد مستمر من حيث الكم والنوع، وهناك ارادة لا تتزعزع على تحقيق النصر، وان العدو او المحتل يتراجع نحو الهزيمة، ناهيك عن قدرة الشعب العراقي على مواصلة دعمه للمقاومة حتى النهاية، مهما كلف هذا الدعم من تضحيات جسام. لكن علينا الاقرار بالمقابل او على الاقل من باب الاحتياط والتحوط، فامريكا بحزبيها العتيدين لن يقبلا بالهزيمة بسهولة، لاسباب لايجوز ترددادها بعد ان اصبحت معروفة للقاصي والداني. وهذا يقودنا الى استنتاج، مفاده ان الحزبين سيعيدان اللحمة بينهما، بهدف ايجاد مخرج ينقذ مشروع الاحتلال وسمعة وهيبة امريكا من السقوط، ومما يعزز هذا الرأي هو اصرار الحزبين على اللقاء على وجه السرعة، لمناقشة مقترحات لجنة بيكر ـ هاملتون، والتي تشمل غير مشروع تقسيم العراق، مقترحات اخرى مثل زيادة عدد القوات الامريكية، او تدويل الاحتلال عبر عقد مؤتمر اقليمي تشترك فيه ايران وسورية والجامعة العربية اضافة الى حلف الناتو. او عقد صفقة مع سورية وايران، لتقديم مزيد من الدعم لمشروع الاحتلال مقابل تقديم تنازلات مغرية لهذه الدول، الامر الذي سيجعل، في حال الفشل المتوقع لهذه المشاريع، المعركة بين المقاومة والاحتلال، تزداد ضراوة سياسيا وعسكريا. ناهيك عن قرار البنتاغون بزيادة ما يسمى بالجيش العراقي، باعداد قدرت بحدها الادنى بمئة الف مسلح، وكذلك زيادة مماثلة بالنسبة للشرطة والاجهزة الامنية. هذا غير الخطط العسكرية التي وضعت من اجل اعادة احتلال بغداد. اما على الجانب السياسي فما زالت ضغوط دول الخليج والجامعة العربية تجري على قدم وساق، من اجل انجاح مشروع المصالحة الوطنية واعادة الحياة للعملية السياسية التي (شبعت موتا). صحيح ان كل ما سيقوم به الاحتلال لن يجدي نفعا، لكن احباط هذه الخطط يؤكد من جديد على حجم ونوع المعارك الضارية التي ستنشب بين المقاومة والاحتلال.

ان الصراع الذي يدور على ارض العراق بين المقاومة العراقية وقوات الاحتلال، هو صراع دام ومصيري، واهم ما في هذا الصراع، هو اصرار الطرفين المتحاربين على تحقيق النصر مهما كلف ذلك من تضحيات جسام. على الرغم من ان حرب المقاومة، حرب مشروعة وحرب الامريكان غير مشروعة. بمعنى ادق انها حرب حياة او موت بالنسبة للطرفين. واذا كان ذلك صحيحا وهو صحيح قطعا، فامام المقاومة العراقية اذن، صفحات قتالية جديدة وقد تتحول الى حرب طويلة الامد. بالطبع لا يوجد عراقي وطني واحد لا يتمنى هزيمة المحتل اليوم وليس غدا، لكن الابتعاد عن اسلوب المبالغات تحت ذريعة رفع المعنويات، يلحق الضرر الكبير بعملية التحرير شئنا ام ابينا. وعلى العكس من ذلك فان مواجهة شعبنا المكافح بهذه الحقائق كما هي، هو واجب كل الوطنيين المؤيدين للمقاومة. بل ان الواجب يتطلب ايضا وضع هذه الحقائق، امام قادة المقاومة العراقية، فليس هناك اي انسان، مهما علا شأنه ومكانته وموقعه في عملية التحرير، منزه عن الاخطاء، خاصة وان هناك تجربة مريرة ومؤلمة من جلدنا ولحمنا والمتمثلة بمراهنة منظمة التحرير، على حزب العمل في تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني حتى في حدودها الدنيا، والتي جرتها الى اتفاقية اوسلو التي ضاعت بين صفحاتها المقاومة الفلسطينية.

نحن على يقين بان المقاومة او الاطراف الفاعلة فيها غير مستعدة للمساومة على الشعار المركزي وهو تحرير العراق كاملا غير منقوص بعد كل هذه التضحيات، لكن واجبنا الوطني يحتم علينا ان نحذر من ارتكاب الخطأ القاتل، بالدخول في مساومات او مفاوضات قبل الاوان، وتحقيق نصر مثلوم سرعان ما ينتهي الى هزيمة مؤلمة. وهذا يتطلب من المقاومة العراقية، ان تزيد من استعداداتها لمواجهة المرحلة القادمة. وهي مرحلة من وجهة نظرنا تسير باتجاه التصعيد وليس باتجاه الحلول السياسية، وهذا لا يعني على الاطلاق عدم ايماننا بانه سيأتي اليوم، ونتمنى ان يكون قريبا، الذي تجبر فيه قوات الاحتلال على الانسحاب دون قيد او شرط. ولكن ليس قبل ساعة وصول هذه القوات الى قناعة تامة، بانها اصبحت غير قادرة على الصمود بوجه المقاومة العراقية، وانه لم يعد هناك من معين يستطيع انقاذها من هذا المصير المحتوم.

* كاتب من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت
وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس